الأمم المتحدة
S/2020/105



Distr.: General
6 February 2020
Arabic
Original: English

التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2458 (2019) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب المتكامل) حتى 28 شباط/فبراير 2020، وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا - بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويعرض التقرير أيضاً معلومات مُحدّثة عن أهم التطورات السياسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان والجنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في غينيا - بيساو منذ تقريري المؤرخ 19 آب/أغسطس 2019 (S/2019/664)، فضلا عن التقدم المحرز في عملية الأمم المتحدة الانتقالية قبل الخفض التدريجي للمكتب المتكامل وإغلاقه.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينتُ روسيني سوري - كوليبالي (بوركينا فاسو) ممثلةً خاصة لي في غينيا - بيساو ورئيسةً لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، اعتبارا من 25 آب/أغسطس. وتولت مهامها في بيساو في 5 أيلول/سبتمبر. وعينتُ مامادو ديالو (غينيا) نائباً لممثلتي الخاصة في غينيا - بيساو ومنسقا مقيما، اعتباراً من 14 تشرين الأول/أكتوبر. وتولى مهامه في بيساو في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ثانيا - التطوُّرات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

3 - شهدت غينيا - بيساو تطورات سياسية إيجابية منذ تقريري السابق، خلّفت آثارا مباشرة على الاستقرار الطويل المدى. وعلى وجه الخصوص، تمت الموافقة على برنامج الحكومة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وذلك على الرغم من التأخيرات الأولية التي اتسمت بانقسامات سياسية داخل



20-01274 (A) 100220 100220


الجمعية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت الانتخابات الرئاسية بسلام ضمن الإطار الزمني المحدد قانوناً في عام 2019، على الرغم من أنها جرت في جو من الريبة العميقة والمواقف المستقطبة بين الجهات الفاعلة السياسية. وقد أدت التوترات السياسية المتكررة التي أبرزتها مساعي المعارضة لعرقلة الجدول الزمني للانتخابات، ومحاولة الرئيس جوزيه ماريو فاز تشكيل حكومة جديدة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، إلى تهديد استقرار البلد ووحدة التحالف الحاكم. وكانت الاستجابة الموحدة بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمساعي الحميدة التي بذلها المجتمع الدولي بالغة الأهمية في منع نشوب أزمة سياسية طويلة الأمد وضمان اختتام الدورة الانتخابية. وفي حين أن الانتخابات الرئاسية ينبغي أن تمثل خطوة نحو الاستقرار، لا يزال عدم اليقين يعصف بالبلد ولا تزال هناك تحديات كبيرة في أعقاب ذلك.

4 - وفي 27 آب/أغسطس، قدمت الحكومة برنامجها إلى الجمعية الوطنية لتنظر فيه. وبدأت التوترات بين ائتلاف الأغلبية والمعارضة تتصاعد باطراد بسبب الموافقة على البرنامج. وعارضت المعارضة أيضا الفكرة التي طرحتها الحكومة، بقيادة حزب Partido Africano para a Independência da Guiné e Cabo Verde (الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي)، ودعت فيها إلى تنظيم الانتخابات وطعنت في شرعية عملية تصحيح سجل الناخبين. وإزاء هذه الخلفية، تم إرسال وفد وزاري رفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بيساو في 9 أيلول/سبتمبر لتقييم تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العادي الخامس والخمسين لهيئة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء التابعة للجماعة المعقود في أبوجا في 29 حزيران/يونيه. وشدد الوفد في بيانه الختامي، في جملة أمور، على وجوب أن تظل الحكومة قائمة إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية، وعلى أنه في حالة عدم وجود توافق في الآراء ينبغي الاحتفاظ بسجل الناخبين المستخدم في الانتخابات التشريعية من أجل الانتخابات الرئاسية.

5 - وبالمثل، قام وفد من جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بزيارة بيساو في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر لحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على الإبقاء على موعد الانتخابات الرئاسية وكفالة إجراء عملية سلمية. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت بعثة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة إلى بيساو بيانا مشتركا كررت فيه ضرورة الحفاظ على الحكومة الحالية وعلى الجدول الزمني للانتخابات. وردا على ذلك، عقد حزب Movimento de Alternância Democrática (حركة التغيير الديمقراطي) مؤتمرا صحفيا في 8 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر فيه أن قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالإبقاء على الحكومة الحالية إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية تشوبه عيوب من الناحية القانونية. وأصدر حزب Partido da Renovação Social (حزب التجديد الاجتماعي) أيضا بيانا صحفيا طلب فيه إلى المجتمع الدولي احترام سيادة غينيا - بيساو ودستورها.

6 - وانتقدت كتلة المعارضة البرلمانية العملية الانتخابية مرارا وتكرارا. وفي 10 أيلول/سبتمبر، كرر كل من حركة التغيير الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي اعتراضهما على عملية تصحيح سجل الناخبين. وجادل كلا الطرفين بأن هذه العملية تفتقر إلى الأساس القانوني، وانتقدا منصب وزير الدولة لإدارة الانتخابات المنشأ حديثا.

7 - وفي أعقاب محاولات فاشلة، عقدت الجمعية الوطنية في نهاية المطاف جلسة عامة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، ووافقت على برنامج الحكومة، على الرغم من مقاطعة كتلة المعارضة للجلسة.

8 - وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية، تلقت محكمة العدل العليا، في الفترة من 3 إلى 25 أيلول/سبتمبر، 19 طلبا للترشّح، بمن في ذلك طلب لمرشحة واحدة. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت المحكمة العليا قائمة المرشحين المؤهلين البالغ عددهم 12 مرشحا. وتضمنت القائمة ثلاثة مستقلين هم جوزيه ماريو فاز (الرئيس الحالي)، وكارلوس غوميز جونيور، وموتارو إنتاي ديابي؛ وتسعة مرشحين تدعمهم الأحزاب السياسية، وهم دومينغوس سيمويس بيريرا (الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي)؛ وأومارو سيسوكو إمبلاو (حركة التغيير الديمقراطي)؛ ونونو غوميز نابيام (Assambleia do Povo Unido – Partido Democrático da Guiné-Bissau (الجمعية الشعبية المتحدة – الحزب الديمقراطي لغينيا – بيساو))؛ وإدريسا ديالو (Partido da Unidade Nacional (حزب الوحدة الوطنية))؛ ومامادو يايا ديالو (Partido da Nova Democracia (حزب الديمقراطية الجديدة))؛ وأنطونيو أفونسو تي (Partido Republicano para a Independência e Desenvolvimento (الحزب الجمهوري المستقل من أجل التنمية))؛ وغابرييل فرناندو إندي (Partido Unido Social Democrático (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد))؛ وفيسنتي فرنانديز (Partido da Convergência Democrática (حزب التقارب الديمقراطي))، وباسيرو ديا (Frente Patriótica de Salvação Nacional (الجبهة الوطنية للإنقاذ الوطني)). ومما له دلالته أن حزب المعارضة التقليدي الرئيسي، وهو حزب التجديد الاجتماعي، لم يقدم مرشحا، ولم تتم الموافقة على أي مرشحة مؤهلة.

9 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية جلستها العامة الأولى، بمشاركة ممثلي المرشحين، وأجرت قرعة لتحديد ترتيب أسماء المرشحين في بطاقة الاقتراع. وقاطع الجلسة ممثلو السيد فاز والسيد غوميز جونيور والسيد غوميز نابيام والسيد إمبالو بحجة عدم الوضوح في عملية تصحيح سجل الناخبين. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أعادت اللجنة عقد جلستها العامة وقررت المضي قدما في سجل الناخبين المستخدم لأجل الانتخابات التشريعية. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، طلبت من المرشحين الأربعة المتخلفين تقديم الصور الفوتوغرافية المطلوبة منهم لبطاقة الاقتراع بحلول 26 تشرين الأول/أكتوبر. وامتثل جميع المرشحين الأربعة، عقب تأكيد اللجنة أن الخبراء الفنيين التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيدققون لاحقا في سجل الناخبين لضمان سلامته.

10 - ومع تصاعد التوترات، لا سيما في أعقاب وفاة أحد المتظاهرين في ظروف غامضة خلال مظاهرة للمعارضة في 26 تشرين الأول/أكتوبر، دعا الرئيس الأحزاب السياسية ذات التمثيل البرلماني إلى إجراء مشاورات بشأن الوضع السياسي في 28 تشرين الأول/أكتوبر. ورفض الدعوة كل من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب الديمقراطية الجديدة وحزبUnião para a Mudança (الاتحاد من أجل التغيير). وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، دعا الرئيس مجلس الدولة، وهو هيئة استشارية مكونة من 15 عضوا، إلى إجراء مزيد من المشاورات، وأصدر بعد ذلك مرسوما بإقالة رئيس الوزراء أريستيديس غوميز، مستشهدا بالدستور الذي ينص على أن الرئيس يمكنه أن يقيل الحكومة في حالة حدوث أزمة سياسية حادة تقوض الأداء العادي لمؤسسات الدولة.

11 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، عيّن الرئيس السيد فوستينو فودوت إمبالي، من حزب التجديد الاجتماعي، رئيسا جديدا للوزراء، وأقسم السيد إمبالي اليمين الدستورية. وفي اليوم نفسه، أصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانا أعلنت فيه، في جملة أمور، أنها ترى أن مرسوم إقالة رئيس الوزراء غير قانوني، وكررت دعمها للسيد غوميز وحكومته، وشددت على أن جميع الذين يعرقلون العملية

الانتخابية سيخضعون لجزاءات. وأصدر الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، وكذلك حكومات إسبانيا وأنغولا والبرتغال وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، بيانات تؤيد موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلى الصعيد الوطني، أصدر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب Partido Democrático para o Desenvolvimento (حزب الوحدة الوطنية والحزب الديمقراطي من أجل التنمية) بيانات منفصلة تدين بقوة أعمال الرئيس. وأصدرت منظمات الشباب، ورابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان، وحركة المواطنين الواعين غير التقليديين، والحركة الوطنية للمجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية، بيانات منفصلة تتفق مع هذه الآراء.

12 - وفي الفترة من 27 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا — بيساو والممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة، أناتوليو ندونغ مبا، بزيارة بيساو لتقييم الحالة السياسية وتنفيذ نظام الجزاءات تمشيا مع قرار المجلس 2048 (2012). وشجع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة احترام النظام الدستوري، وضمان إجراء انتخابات سلمية، وإتمام تسليم السلطة إلى الرئيس المقبل.

13 - واستجابة للتحول المقلق في الأحداث، قام رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، الجنرال بياغوي نان تان، في 29 تشرين الأول/أكتوبر، بعقد اجتماع للمجلس العسكري الأعلى، الذي يتألف من رؤساء أركان الجيش والقوات البحرية والجوية ورؤساء الشُعب. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، عقد اجتماعا مع قيادة جميع المؤسسات الأمنية، بما في ذلك شرطة حفظ النظام العام والحرس الوطني. وخلال هذه الاجتماعات، كرر رئيس الأركان العامة أوامره للقوات العسكرية والأمنية بالامتناع عن جميع الأعمال التي تنتهك النظام الدستوري.

14 - وعلى الرغم من الإدانات الوطنية والدولية، أدت الحكومة الجديدة، المؤلفة أساسا من أعضاء من حركة التغيير الديمقراطي وحزب التجديد الاجتماعي والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، القسم أمام الرئيس في 31 تشرين الأول/أكتوبر. وذكر الرئيس في خطابه أن الحكومة الجديدة تشكلت على أساس أغلبية برلمانية جديدة، وكُلفت بتنظيم الانتخابات الرئاسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، دون تدخل خارجي، وبمكافحة الاتجار بالمخدرات، ومكافحة الفساد.

15 - وفي 2 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر، قام وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة إلى بيساو. وكرر الوفد في بيانه الختامي دعمه الكامل لرئيس الوزراء السيد غوميز، وشدد على عدم قانونية المرسوم الذي يقيل الحكومة التي يقودها، وأثنى على قوات الأمن والدفاع الوطنية لحيادها، وأكد على أن الذين اتخذوا قرارات تعوق إجراء الانتخابات الرئاسية سيخضعون لجزاءات فردية.

16 - ومع ذلك، دعا الرئيس إلى انعقاد مجلس الدفاع الوطني وعقد اجتماعا مع قادة قوات الأمن، في 4 و 5 تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، لمناقشة تنفيذ قراراته باستبدال الحكومة. وخلال الاجتماعات، كرر الجيش وقوات الأمن حيادهما فيما يتعلق بالأزمة السياسية، ونصحا الرئيس بعدم استخدام القوة لتنفيذ مرسومه.

17 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، طالبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستقالة جميع أعضاء ”الحكومة الجديدة“، وإلا ستطبق عليهم جزاءات فردية. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ”رئيس الوزراء“ الجديد، السيد إمبالي، استقالته. وعلاوة على ذلك، عقدت هيئة رؤساء الدول

والحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جلسة استثنائية بشأن غينيا – بيساو في نيامي في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، كررت بعدها تأكيد اعترافها بالحكومة التي يقودها السيد غوميز، وقررت تعزيز بعثة الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيســاو من أجل مواجهة أي تحديات قبل الانتخابات الرئاسية وأثناءها وبعدها. وذكرت هيئة رؤساء الدول والحكومات أيضا أن اضطلاع القوات المسلحة أو قوات الأمن بأي عمل غير قانوني سيعتبر انقلابا وسيؤدي إلى فرض جزاءات على المسؤولين عن ذلك. وفي اليوم نفســه، تعهد مجلس الســلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتقديم دعمه للجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا من أجل فرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد والكيانات التي تقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السياسية والدستورية.

18 – وانتقدت أحزاب المعارضــة والممثلون الســياســيون نتائج مؤتمر القمة الاســتثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوصفها انتهاكا للسيادة الوطنية. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قام وفد من رؤساء أركان الدفاع التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة بيساو لتقييم الخيارات المتاحة لتعزيز بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وكان القرار، بناء على توصية رئيس أركان غينيا – بيساو، هو تعزيز عنصر الشرطة، بالنظر إلى دوره الرئيسي الذي تضطلع به الشرطة في تأمين الانتخابات. وفي وقت لاحق، أوفدت وحدة شرطة مؤلفة من 140 عنصرا من توغو إلى بيساو على دفعات قبل الانتخابات، وذلك لتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ مهام تأمين الانتخابات.

19 – وجرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاســية في 24 تشــرين الثاني/نوفمبر دون وقوع أي حادث كبير. واستهدف الاقتراع 676 761 ناخبا مسجلا في المناطق التسع. وبلغت نسبة المقترعين 74,37 في المائة. وراقبت الانتخابات بعثاتٌ دولية من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة التعاون الإسلامي ونيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشــمالية والولايات المتحدة، ورصــدها أيضــا العديد من منظمات المجتمع المدني، واعتبرت جميع هذه الجهات أن عملية الانتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة الانتخابية الوطنية النتائج المؤقتة للجولة الأولى، حيث كان المتنافسان الرئيسيان هما السيد بيريرا (الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي) والسيد إمبالو (حركة التغيير الديمقراطي) بحصولهما على نسبة 40,13 و 27,65 في المائة من الأصوات، على التوالي؛ وتم تأكيد النتائج كنتائج نهائية في 2 كانون الأول/ديسمبر. وأصدر عدة مرشحين بيانات بقبول النتائج.

20 – وقبل الجولة الثانية، تم تشكيل تحالفات سياسية لدعم المرشحيّن. ونجح السيد بيريرا في الحصول على دعم الأحزاب والتحالفات السياسية الصغيرة ومعظم المرشحين الذين لم ينجحوا في الجولة الأولى. وفي الوقت نفسه، تلقى السيد إمبالو الدعم من السيد فاز، والسيد نابيام من الجمعية الشعبية المتحدة – الحزب الديمقراطي لغينيا – بيساو، والسيد غوميز جونيور، وزعيم حزب التجديد الاجتماعي، ألبرتو نامبيا.

21 – وجرت الحملة للجولة الثانية في الفترة من 13 إلى 27 كانون الأول/ديســمبر. وعلى الرغم من خلوها من أي حوادث أمنية، إلا أنها اتســمت بارتفاع في الخطابات المؤججة للمشــاعر التي أســهمت في حدوث توترات وانقســامات في جميع أنحاء البلد على طول الخطوط العرقية والدينية. وأجريت الجولة الثانية من الانتخابات بسلام في 29 كانون الأول/ديسمبر حيث بلغت نسبة المقترعين 72,67 في المائة.

22 – وراقبت الجولة الثانية بعثاتٌ دولية من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ونيجيريا والمملكة

المتحدة والولايات المتحدة وكذلك منظمات من المجتمع المدني الأفريقي، وقد أصدرت بيانات تشير إلى أن العملية الانتخابية قد أجريت بطريقة حرة وعادلة وذات مصداقية. ورصدت العملية أيضا عدة منظمات وطنية من منظمات المجتمع المدني وأصدرت بيانات مماثلة تؤكد أنها كانت سلمية وذات مصداقية دون وقوع حوادث كبيرة.

23 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2020، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية النتائج المؤقتة التي تشير إلى أن السيد إمبالو قد فاز بنسبة 53,55 في المائة من الأصوات، في حين حصل السيد بيريرا على 46,45 في المائة. وفي 3 كانون الثاني/يناير، قدم مرشح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي شكوى إلى محكمة العدل العليا طعن فيها بالنتائج، مدعيا تزوير الانتخابات، وطلب إعادة فرز الأصوات. وفي 11 كانون الثاني/يناير، ذكرت المحكمة العليا أنها لا تستطيع البت في ''حيثيات القضية'' في غياب المحاضر الرسمية للجلسة العامة للجنة، وهي وثيقة تتضمن الجدولة الوطنية والعمليات الانتخابية، بما في ذلك الشكاوى والشكاوى المضادة التي قدمتها ممثلو الأحزاب، وقرارات اللجنة. وتشكل المحاضر الرسمية شرطا إجرائيا قانونيا لاستكمال العملية الانتخابية، وفقا لقانون الانتخابات. وفي 14 كانون الثاني/يناير، عقدت اللجنة جلسة عامة، ضمت ممثلين عن المرشحين، للنظر في محاضر الجلسات وحصيلة النتائج الوطنية. بيد أنه نظرا لعدم وجود توافق في الآراء في الجلسة، مارست الأمانة التنفيذية للجنة سلطاتها بموجب قانون الانتخابات، ووافقت على المحاضر. وقُدمت هذه المحاضر بعد ذلك إلى المحكمة العليا وإلى المرشحَين. وفي 17 كانون الثاني/يناير، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا أوجز الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار المحكمة وأشار إلى امتثالها للشروط القانونية، واعتبرت النتائج المؤقتة نهائية. غير أن المحكمة العليا أوضحت في اليوم نفسه حكمها، بناء على طلب الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، الذي جاء فيه أن الامتثال للإجراءات الانتخابية يتطلب من اللجنة إعادة إجراء الجدولة الوطنية، عن طريق إجراء عمليات جدولة إقليمية تراكمية، قبل الإعلان عن النتائج المؤقتة. وفي 24 كانون الثاني/يناير، كررت المحكمة العليا توجيهها إلى اللجنة بإعادة إجراء جدولة للنتائج الوطنية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أوصت زيارة وزارية قام بها اجتماع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بيساو بأن تتحقق اللجنة من الجدولة الوطنية للجولة الثانية التي أجرتها اللجان الانتخابية الإقليمية، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بحضور ممثلي المرشحين، وأن يتم تجهيز محاضر عملية التحقق. وذُكر تحديدا أن عملية التحقق هذه يجب أن تنفذ في موعد لا يتجاوز 7 شباط/فبراير. ولم يحدد بعد موعد مراسم تسليم السلطة إلى الرئيس المقبل.

باء - الحالة الأمنية

24 - على الرغم من أن الحالة الأمنية العامة ظلت مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد شابتها توترات سياسية مستمرة بين أصحاب المصلحة السياسيين، في ظل تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أثارت إضرابات متكررة من جانب العمال المتضررين في قطاعي التعليم والصحة العامة. ويُدّعى أن مظاهرة نظمتها أحزاب معارضة في 26 تشرين الأول/أكتوبر أدت إلى وفاة أحد مؤيدي المعارضة.

25 - وبهدف ضمان أمن الانتخابات الرئاسية، أنشئت قيادة مشتركة تتألف من الشرطة والحرس الوطني والقوات المسلحة وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، مع تكليفها بأدوار وأنشطة محددة. وكانت القوات المسلحة بمثابة خط التأمين الثالث، بعد الشرطة والحرس الوطني. وواصلت قوات البعثة المعززة تقديم الدعم لتأمين العملية الانتخابية.

جيم – حالة حقوق الإنسان

26 – على الرغم من استمرار الدعوة في سياق خطة الأمم المتحدة الانتقالية في البلد، ما زال يتعين على غينيا – بيساو أن تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وأن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

27 – وتم الإعراب خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن شواغل تتعلق بالحق في حرية التعبير، بما في ذلك استخدام الكلام التحريضي، وحرية التجمع، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة من جانب وكالات إنفاذ القانون لتفريق المظاهرات. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، استخدمت الشرطة القوة والغاز المسيّل للدموع لتفريق احتجاج تم الشروع به بدعوة من جماعات معارضة، وهي الجمعية الشعبية المتحدة – الحزب الديمقراطي لغينيا – بيساو، وحركة التغيير الديمقراطي، وحزب التجديد الاجتماعي، مما أدى إلى وقوع ست إصابات تم التحقق منها. ويتم التحقيق في الظروف المحيطة بوفاة شخص في اليوم نفسه من جانب المدعي العام. وطلبت الحكومة أيضا إجراء تحقيق في حالة الوفاة وإبداء رأي فني بهذا الشأن من جانب خبراء دوليين، تحت رعاية الأمم المتحدة.

28 – وظلت اللغة المؤججة للمشاعر في وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، التي تصل أحيانا إلى حد خطاب الكراهية ونداءات لإثارة المشاعر الدينية المثيرة للشقاق، مصدر قلق خلال الفترة الانتخابية.

دال – الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

29 – انخفض ترتيب غينيا – بيساو من 177 إلى 178 بحسب التصنيف الوارد في نسخة عام 2019 من *تقرير التنمية البشرية* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك استنادا إلى البيانات المستمدة منذ عام 2018. وظلت معدلات الفقر ثابتة على صعيد التعليم والدخل والصحة، وبلغ متوسط العمر المتوقع 58 سنة. وثبت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 622,10 دولارا في عام 2018 في ظل معدل فقر نسبته 69 في المائة. كما أن ثلث الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 11 سنة لم يلتحقوا بالدراسة قط.

30 – ومازالت الحالة الاقتصادية في غينيا – بيساو هشة. وأعاقت البيئة السياسية قدرة الحكومة على التركيز على الأداء الاقتصادي للبلد وعلى تحسين الظروف المعيشية للسكان. ومازال الاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج جوز الكاجو، الذي يشكل أكثر من 90 في المائة من صادراته. وانخفض السعر الأساسي للمنتج إلى ما دون السعر المرجعي لعام 2019 وهو 500 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (0,85 دولار أمريكي) للكيلو الواحد.

31 – وأدى تدهور المالية العامة، بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق العام، إلى تفاقم عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية. وتمشيا مع المعايير المطلوبة لبرنامج جديد يدعمه صندوق النقد الدولي، أصدرت الحكومة سندات خزانة في تشرين الأول/أكتوبر، مما ساعد على تصفية متأخرات خدمة الدين المتراكم ودعم النفقات الجارية.

32 – وركزت الجهود التي يبذلها كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي على تعزيز قدرة وزارة الصحة العامة وتقديم خدمات التغذية إلى الفئات الضعيفة من السكان،

بمن فيهم النساء والأطفال والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما تصدت وزارة الصحة العامة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، لمواطن الضعف المؤسسية من خلال التصديق على سياسة وطنية منقحة بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق في 12 أيلول/سبتمبر، والخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في 17 كانون الأول/ ديسمبر.

33 - ومازال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن يشكلان مصدرين للتحديات. وكشفت دراسة استقصائية عن الأمن الغذائي والتغذية أجرتها الحكومة في أيلول/سبتمبر، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، أن 34,2 في المائة من سكان الريف يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مما يدل على حدوث تدهور في الحالة مقارنة بعام 2016 (30 في المائة)، ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض الدخل المتأتي من مبيعات جوز الكاجو. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم وجبات الطعام في أكثر من 850 مدرسة ابتدائية خلال عام 2019، حيث وصل إلى 000 180 طفل، أي ما يمثل 10 في المائة من السكان. ونشرت الحكومة، بمساعدة تقنية من برنامج الأغذية العالمي، قانونا بشأن التغذية في المدارس في نهاية آب/أغسطس 2019.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

34 - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تنفيذ ولايته تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2458 (2019)، مع التركيز على إعادة تحديد أولويات مهامه والتخطيط لخفضه التدريجي، بطرق من بينها تنفيذ الأنشطة البرنامجية المشتركة مع الشركاء الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من صندوق بناء السلام.

ألف - تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وإجراء حوار سياسي وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، بسبل تشمل إجراء إصلاحات عاجلة

35 - واصل المكتب المتكامل العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين في غينيا - بيساو للمساعدة في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وتمهيد السبيل لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في اتفاق كوناكري في فترة ما بعد الانتخابات والإبلاغ عن خطة الأمم المتحدة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أجرت ممثلتي الخاصة مشاورات منتظمة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رئيس غينيا - بيساو، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وقادة الأحزاب السياسية والمرشحون الرئاسيون وممثلو المجتمع المدني، وسلطت الضوء على دور كل منهم ومسؤوليته عن ضمان التماسك الاجتماعي والاستقرار وبناء السلام.

36 - وعلاوة على ذلك، شجع المكتب المتكامل الزعماء الدينيين على المشاركة بنشاط في مبادرات حوار السلام. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، ناقش الزعماء الدينيون الحالة السياسية في البلد ووضعوا استراتيجيات بشأن المبادرات المشتركة الرامية إلى تيسير الحوار بين الجهات السياسية صاحبة المصلحة. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الزعماء الدينيون بيانا مشتركا يدعو إلى التسامح واحترام سيادة القانون والمهنية في وسائل الإعلام والمسؤولية الجماعية عن كفالة السلام والتماسك الاجتماعي. وأحيوا

أيضـا سـهرة مسـكونية في كانون الأول/ديسـمبر، وقاموا أيضـا بإطلاق مبادرات تقوم على أسـلوب الدبلوماسية الهادئة مع المرشحين الرئاسيين، لتعزيز السلام والاستقرار طوال فترة الحملات الانتخابية.

37 - وقام المكتب المتكامل، في إطار جهوده المبذولة لدعم تحقيق الاستقرار السياسـي والمؤسسـي، وبمساعدة مالية من صندوق بناء السلام، بتقديم الدعم إلى اللجنة التنظيمية للمؤتمر الوطني من أجل تنفيذ ولايتها المتعلقة بالسـلام والتنمية في غينيا - بيسـاو. وفي الفترة من 2 إلى 13 أيلول/سـبتمبر، شـجعت اللجنة التنظيمية المرشحين الرئاسيين على الالتزام بالمصالحة وعقد المؤتمر الوطني في غضون السنة الأولى من ولايتهم.

38 - وواصـلت لجنة بناء السـلام الاضـطلاع بدورها كمنبر لإدامة الاهتمام الدولي وحشـد الدعم لأولويات التنمية وبناء السـلام في غينيا - بيسـاو. وفي الفترة من 22 إلى 24 تشـرين الأول/أكتوبر، قام رئيس التشـكيلة القطرية المعنية بغينيا - بيسـاو التابعة للجنة، ماورو فييرا (البرازيل)، بزيارة بيسـاو لاستكشاف السبل التي يمكن للجنة من خلالها أن تدعم الخطة الوطنية للسلام والتنمية، فضلا عن تنفيذ الإصـلاحات الرئيسـية المبينة في اتفاق كوناكري. واجتمع مع الرئيس ورئيس الوزراء وكبار المسـؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

39 - وعقدت شـبكة من منظمات المجتمع المدني، بدعم من المكتب المتكامل وبتمويل من صـندوق بناء السـلام، مشـاورات إقليمية وعرضـت النتائج في كانون الأول/ديسـمبر، وطرحت جدول الأعمال المشترك للمجتمع المدني بشأن الإصلاحات وسبل المضي قدما في تنفيذها. وتم أيضاً إعداد دليل يحدد مؤشرات رصد الإصلاحات. وأسـهمت هذه الجهود في تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الإصلاحات بعد انتهاء الفترة الانتخابية.

باء - الانتخابات الرئاسية لعام 2019

40 - كانت جهود الوسـاطة الدولية المشـتركة التي تقودها الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا أسـاسـية في الإبقاء على الجدول الزمني للانتخابات وإبقاء العملية الانتخابية في مسـارها. واضـطلع وفد مرسل من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمهمة تقييم سابقة للانتخابات في الفترة من 19 إلى 23 آب/أغسـطس لتقييم التقدم المحرز والوقوف على التحديات التي تواجه تنظيم الانتخابات. وسـاور الجماعة قلق بالغ إزاء انعدام الثقة الشـديد بين الجهات الفاعلة الوطنية، وأثيرت اعتراضـات فيما يتعلق بعملية تصحيح سجلات الناخبين. يضاف إلى ذلك أنه عقب قرار الجنة الانتخابية الوطنية في جلستها العامة التي انعقدت مجددا في 22 تشرين الأول/أكتوبر بأن يستخدم لأغراض الانتخابات التشريعية سجلُ الناخبين نفسـه المسـتخدم في الانتخابات الرئاسـية، قام خبراء اللجنة بإجراء عملية تدقيق وأفادوا بأن سجل الناخبين سليم ولم يطرأ عليه تغيير.

41 - ووضـعت الحكومة ميزانية انتخابية موحدة قدرها 5,19 ملايين دولار المتحدة لتغطية أنشـطة جميع كيانات الدولة المشـاركة في تنظيم الانتخابات الرئاسـية. ودعما لحشـد التمويل للصـندوق المشـترك للتبرعات الانتخابية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدورة الانتخابية 2018-2019، اضـطلع المكتب المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدة جهود لجمع الأموال بالتعاون مع ممثلي المجتمع الدولي في بيسـاو وداكار. وسـاهمت غينيا - بيسـاو بأكثر من 000 700 دولار. وأبدى المجتمع الدولي اسـتجابة إيجابية تمثلت في قيام البرازيل والبرتغال والصـين واليابان، فضـلاً عن الجماعة الاقتصـادية لدول

غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم مساهمة قدرها 3,59 ملايين دولار في شكل مساهمات نقدية وعينية. ولم تقم إيطاليا ونيجيريا والاتحاد الأفريقي بعد بتسديد التبرعات المتعهد بها.

42 - وفي الفترة الواقعة بين آب/أغسطس 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، اشتركت ممثلتي الخاصة مع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية في رئاسة ثمانية اجتماعات للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات، بمشاركة المجتمع الدولي وهيئات إدارة الانتخابات، لرصد سير العملية الانتخابية. وأسفرت هذه الاجتماعات عن تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني والمواءمة بين المساعدات المقدمة من الشركاء الدوليين، والتغلب على التحديات التي تواجه التسيير السلس للانتخابات.

43 - وقدم فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل المساعدة التقنية والمشورة الاستراتيجية إلى الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الانتخابات، وركز على العمليات والتخطيط اللوجستي، وإعداد الميزانية وإدارتها، والمشتريات. وقدم مستشارو الأمم المتحدة الإقليميون لشؤون الانتخابات الدعم للجان الانتخابات الإقليمية في تنفيذ أنشطتها التنفيذية وضمان الاستخدام الفعال لموارد الجهات المانحة.

44 - وقدم المكتب المتكامل المساعدة التقنية إلى الفريق العامل المعني بالمرأة والإدماج الاجتماعي التابع للجنة الانتخابية الوطنية، لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العملية الانتخابية. وأدى ذلك، لأول مرة، إلى اعتماد اللجنة الانتخابية الوطنية في 18 تشرين الأول/أكتوبر سياسة جنسانية جديدة لإدماج المنظور الجنساني في جميع البرامج. وتهدف هذه السياسة إلى تحديد أوجه التمييز والحد من العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في جميع العمليات الانتخابية وزيادة مشاركة النساء كناخبات ومرشحات ومراقبات وممثلات للأحزاب السياسية وموظفات باللجنة.

45 - وقام المكتب المتكامل، بالاستفادة من الموارد التي وفّرها صندوق بناء السلام، بتقديم الدعم إلى المجلس الوطني للإعلام لوضع مدونة لقواعد السلوك المتعلق بالتغطية الإعلامية للانتخابات. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع المدوّنة 20 من المنافذ والرابطات الإعلامية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق لرصد وسائل الإعلام وتقصي الحقائق داخل المجلس بدعم تقني من المكتب المتكامل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبتمويل من صندوق بناء السلام لرصد التغطية الإعلامية للانتخابات.

46 - وفي يومي 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر، نظم كل من المكتب المتكامل وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتمويل من صندوق بناء السلام، حلقة عمل لمديري الحملات الانتخابية وممثلي المرشحين وموظفي الاتصالات ومسؤولي اللجنة الانتخابية الوطنية ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك النساء وممثلو الشباب. وفي إطار حلقة العمل، قُدِّمت توجيهات بشأن تسيير الحملات الانتخابية وبث الرسائل الانتخابية، والإطار القانوني الانتخابي، وتمويل الحملات، والتواصل السياسي، ومنع نشوب النزاعات أثناء الانتخابات. وتم تعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة على وضع الاستراتيجيات، وتشجيع السلوك السلمي خلال الحملة، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والامتناع عن استخدام خطاب الكراهية. وعلى سبيل المتابعة، قام المكتب المتكامل وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتمويل من صندوق بناء السلام، بدعم البث الإذاعي والتلفزيوني المباشر لثلاث مناظرات رئاسية أجريت بمشاركة نشطة من مجموعة مكونة من 15 من النساء والشباب. وقد أُشيد بهذه البرامج التحاورية غير المسبوقة مع المرشحين الرئاسيين بوصفها خطوة ملموسة نحو تعزيز العملية الديمقراطية واستيعاب الجميع والحملات القائمة على القضايا.

47 - ووضعت ست من شبكات منظمات المجتمع المدني، بدعم من المكتب المتكامل وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي وبتمويل من صندوق بناء السلام، مدونة لقواعد السلوك الانتخابي من أجل الانتخابات الرئاسية، وأنشأت خلية لرصد الانتخابات تابعة للمجتمع المدني لتحديد المخاطر والتهديدات التي تواجه العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، تم نشر 422 مراقبا في جميع أنحاء البلد، من بينهم 181 امرأة. ومارست الخلية عملها في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر لتغطية الجولة الأولى من الانتخابات وفي الفترة من 28 إلى 30 كانون الأول/ديسمبر لتغطية الجولة الثانية. وبدعم من المكتب المتكامل، قامت الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان (التي تتضمن 41 عضوا، من بينهم 19 امرأة) برصد جوانب العملية الانتخابية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وأثنت الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي على مبادرات المجتمع المدني نظرا لمساهمتها الكبيرة في تهيئة بيئة انتخابية سلمية.

جيم - استعراض دستور غينيا - بيساو

48 - سيطرت التوترات السياسية المتكررة المرتبطة بالأعمال التحضيرية للانتخابات على الساحة السياسية، مما عطل أنشطة الجمعية الوطنية. وقد أعاق المأزق الذي لم يُحل داخل الجمعية قدرتها على التركيز على استعراض الدستور، ضمن أنشطة أخرى. ويتطلب تنصيب أعضاء جدد في البرلمان إعادة هيكلة اللجنة المخصصة لتنقيح الدستور من أجل وضع مشروع فني للتنقيح. وعلى الرغم من ذلك، واصل فريق الخبراء التابع للمكتب المتكامل والمكلف بتقديم الدعم الفني لتنقيح الدستور العمل مع أعضاء اللجنة المخصصة.

49 - واستمر العمل، بدعم من صندوق بناء السلام، في تنقيح نسخة الدستور المشفوعة بشروح، التي أعدتها كلية الحقوق في بيساو في عام 2018. وناقش الدستورَ المشفوعَ بشروح كل من منظمات المجتمع المدني وخبراء من كلية الحقوق في بيساو وممثلو اللجنة المخصصة التابعة للجمعية الوطنية، من أجل بلورة أوجه التآزر ووضع جدول أعمال مشترك بشأن الاستعراض. ودعم المكتب المتكامل وضع الدستور المشروح ونشره، فضلا عن طباعة ملصق مصور بشأن الدستور. وأسهمت هذه الجهود أيضا في تحديد استراتيجية مشتركة لعملية شاملة تتم في المستقبل لإجراء مشاورات بشأن عملية مراجعة الدستور.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

50 - جرى تدريب موجه للمدربين في مجال حقوق الإنسان للقوات المسلحة في الفترة من 20 إلى 23 آب/أغسطس لفائدة 30 من الضباط، من بينهم 14 ضابطة ومدربة من وزارة الدفاع ومعهد الدفاع الوطني.

51 - وقدم المكتب المتكامل المساعدة التقنية أيضا للحكومة، من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل إعداد تقرير الدولة إلى الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، الذي قُدم في 1 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الربع الأخير من عام 2019، أصدر المكتب المتكامل تقريرا عن الحق في المشاركة في الشؤون السياسية والعامة، يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى تموز/يوليه 2019.

52 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وضع المكتب المتكامل الصيغة النهائية لدليل بشأن حقوق الإنسان والانتخابات ووزع 300 نسخة على المراقبين الوطنيين ومراقبي الانتخابات الدوليين ومنظمات المجتمع

المدني وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان كأداة لرصد الانتخابات ومراقبتها. وواصل المكتب المتكامل تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال الإنذار المبكر من أجل تحديد الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في السياق الانتخابي والتصدي لها.

53 - واتخذ المكتب المتكامل تدبيرا يراد به تعميم منظور مراعاة حقوق الإنسان في القطاعات الرئيسية ومؤسسات الدولة، تمثل في قيامه بتقديم الدعم إلى المعهد الوطني لتطوير التعليم في تشرين الثاني/نوفمبر للانتهاء من إعداد أدوات تربوية بشأن التعليم من أجل المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والسلام في مرحلة التعليم الابتدائي؛ وقام في الفترة من 6 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر، بتدريب ستة مدربين و 125 معلما في جميع أنحاء البلد.

هاء - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

54 - تمشيا مع ولاية المكتب المتكامل والعملية الانتقالية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، أدت جهود الدعوة المشتركة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل إلى تجديد الحكومة التزامها بتعزيز آليات الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. واقترنت الجهود الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات لسير القضايا وإدارتها في البلد بأنشطة لبناء قدرات مكتب المدعي العام والشرطة القضائية ومكتب النائب العام والمحاكم، بما في ذلك محكمة العدل العليا.

55 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، تم الانتهاء من الدراسة المتعلقة بانتشار الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو، التي أُجريت بتكليف مشترك من كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المتكامل في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويشمل نطاق الدراسة أصول الاتجار غير المشروع بالمخدرات وطرق عبوره ووجهاته، من أجل توجيه عملية صنع القرار الاستراتيجي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وبدعم مباشر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل، أبرمت السلطات الوطنية اتفاقات ثنائية لتبادل المعلومات الاستخبارية واتفاقات تنفيذية مع البرازيل والبرتغال، بالإضافة إلى الاتفاقات الموقعة في عام 2019 مع السنغال وغامبيا.

56 - وقد برهن ما تحقق من نجاح في وضع خطة عمل وطنية استراتيجية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بوصفها خريطة الطريق لمؤسسات العدالة والمؤسسات الأمنية والقضائية في غينيا - بيساو، على التزام البلد بامتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل الدعم التقني والمالي اللازمين لوضع الخطة، وإجراء تقييم وتحديد المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وقد صدقت الجهات المعنية الوطنية في 9 كانون الأول/ديسمبر على مشروع الخطة الاستراتيجية، تحت رعاية وزير العدل وحقوق الإنسان.

57 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل أيضا تقديم التوجيه التقني لوكالات إنفاذ القانون ذات الصلة من أجل تعزيز قدراتها على مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي الفترة الواقعة بين 31 آب/أغسطس و 2 أيلول/سبتمبر، قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني إلى الشرطة القضائية في تنفيذ عملية ''نافارا''، التي أسفرت عن ضبط 869 1 كيلوغراما من الكوكايين، واعتقال 10 أشخاص مشتبه فيهم (مازال اثنان منهم طليقين) ومصادرة المركبات والمعدات والموارد المالية فضلا عن تجميد الحسابات المصرفية.

وتشكل هذه المضبوطات أكبر كمية مخدرات ضبطت حتى الآن في غينيا - بيساو، إذ تجاوزت كميتها الـ 789 كيلوغراما من الكوكايين التي ضبطت خلال عملية سابقة تمت في 9 آذار/مارس.

58 - ومن أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال مراقبة الاتجار بالمخدرات في ميناء بيساو البحري، قام المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة من 2 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، بتيسير تنظيم دورة تدريبية في مجال الأمن البحري والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لفائدة موظفي إنفاذ القانون.

59 - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل تعزيز قدرة الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ القانون والمؤسسات الأمنية في مجالي مراقبة الحدود وإدارتها عن طريق المساعدة في نشر أجهزة ومعدات قاعدة بيانات شبكة الإنتربول النقالة، مما أدى إلى تعزيز قدرة المراكز الحدودية الرئيسية على الكشف عن الاتجار غير المشروع. وفي 4 و 5 كانون الأول/ديسمبر، يسّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل إجراء عمليات محاكاة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في المركز الحدودي الإقليمي في مدينة دييغ الشمالية، من أجل الكشف عن عمليات الاتجار بالمخدرات والبشر، والمركبات المسروقة، والهجرة غير القانونية.

60 - وأدى الدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل لمشروع التخاطب بين المطارات، بالتعاون مع الإنتربول في مجال تعزيز جمع المعلومات الاستخبارية، إلى زيادة عدد مضبوطات المخدرات (ضبط ما مجموعه 2,67 طن من الكوكايين وتمت 23 عملية اعتقال في عام 2019، مقارنة بـ 33,678 كيلوغراما ضبطت و 23 عملية اعتقال تمت في عام 2018)، وإجراء محاكمات في 14 قضية وإصدار إدانات وأحكام في 8 قضايا، ولا تزال هناك خمس محاكمات جارية. وفي أيلول/سبتمبر، قدم المكتب تدريبا متخصصا في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للشرطة القضائية، والوحدة المعنية بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات، والحرس الوطني، وشرطة النظام العام، ومكتب المدعي العام والسلطة القضائية بدعم من المكتب المتكامل والشرطة الاتحادية في البرازيل.

61 - وفي كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من المكتب المتكامل، وبالتعاون الوثيق مع سفارة البرازيل في بيساو، بتيسير دورة لبناء القدرات نظمها قاضٍ برازيلي متخصص في الفصل في قضايا الاتجار بالمخدرات، من أجل تعزيز قدرة مكتب المدعي العام والسلطة القضائية في التعامل مع القضايا البارزة.

واو - إدماج المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام

62 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت الإنجازات الرئيسية التي تحققت ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، وقيام اللجنة الانتخابية الوطنية بتنفيذ سياستها الجنسانية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، وإعادة تنشيط معهد المرأة والطفل التابع لوزارة شؤون المرأة والأسرة والحماية الاجتماعية، وزيادة مشاركة الكيانات الحكومية في السياسة الجنسانية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا شك أن قانون التكافؤ لعام 2018 قام بدور حاسم في توليد هذا الزخم.

63 - وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبتمويل من صندوق بناء السلام، نظمت وزارة شؤون المرأة والأسرة والحماية الاجتماعية ستة

مؤتمرات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر بشأن موضوع الوجه الأنثوي للحكومة. وضمت المبادرة عدة نساء يشغلن مناصب وزارية وقيادية، والمجتمع المدني، والمهنيات، والشابات، والطالبات، مما يدل على المشاركة القوية غير المسبوقة للمرأة في الحكومة. ووُضعت استراتيجيات لتمكين المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز والعنف الجنساني، مع توجيه نقاط رئيسية في مجال السياسة العامة إلى المرأة في المناصب الوزارية. وبثت محطات الإذاعة الوطنية والمحلية وقائع سلسلة المؤتمرات ونُشرت على نطاق واسع على وسائط التواصل الاجتماعي.

64 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبتمويل من صندوق بناء السلام، دعما تقنيا إلى معهد المرأة والطفل من أجل وضع آلية مشتركة بين المؤسسات مع وزارة الداخلية، ووزارة العدل حقوق الإنسان، ووزارة المرأة والأسرة والحماية الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الإدارة العامة، لتنسيق التصدي للعنف الجنسي والجنساني وتقديم الدعم المتكامل للضحايا.

65 - وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتمويل من صندوق بناء السلام، شاركت شبكة الوسيطات في الجهود المبذولة لحل النزاعات بغرض تسوية منازعات طويلة الأمد على الأراضي بين خمس قرى في منطقة كاشو في قطاع ساو دومينغوس. وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، أجرت الشبكة وجهات شريكة من المجتمع المدني برامج تدريبية بشأن بناء السلام مع المجتمعات المحلية وقادتها. وعملت السلطات الوطنية في إطار من الشراكة مع عملية الحوار. وفي الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم التقني لدورة تدريبية لفائدة 20 من القيادات النسائية المحلية بشأن دور المرأة في إدارة النزاعات نظمتها الشبكة. واجتمع زهاء 75 زعيما من الزعماء التقليديين وممثلي القرى الخمس في 9 كانون الأول/ديسمبر للتوصل إلى اتفاق بشأن المنازعات على الأراضي من خلال آليات صنع السلام التقليدية.

زاي - حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

66 - قامت قيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل بعقد وترؤّس اجتماعات منتظمة للجهات الشريكة الدولية بشأن تطور الحالة السياسية، ومواءمة الاستراتيجيات والرسائل المشتركة والاستجابات في مجال الدعوة في إطار دعم البلد نحو تحقيق الاستقرار السياسي في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية وأثناءها وبعدها. وعززت الرسائل المنسقة والاستجابات المتضافرة التي قدمها المجتمع الدولي جهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل النجاح في التخفيف من حدة التوترات. وعلى وجه الخصوص، قامت المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين في بيساو (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والأمم المتحدة) بتنسيق إجراءاتها من خلال اتخاذ مبادرات مشتركة وبذل جهود في مجال الدعوة لمعالجة التوترات السياسية وإقناع الجهات الفاعلة السياسية بضرورة التقيد باتفاق كوناكري واحترام الجدول الزمني للانتخابات. وعلاوة على ذلك، كانت الاجتماعات المنتظمة للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات التي تشترك في رئاستها ممثلتي الخاصة ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية مفيدة في مواصلة التركيز على العملية الانتخابية.

67 - وتواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، مع الجهات صاحبة المصلحة وشارك في البعثة المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة

البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والأمم المتحدة الموفدة إلى بيساو في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وسافر أيضا إلى بيساو في الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية دعما لجهود المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة في غينيا - بيساو.

68 - وفي 27 أيلول/سبتمبر، قدمت ممثلتي الخاصة في غينيا — بيساو إحاطة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة لغرب ووسط أفريقيا في داكار بشأن الحالة السياسية في غينيا - بيساو، وبحثت مجالات التعاون في إطار العملية الانتقالية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل والخفض التدريجي في عام 2020. ويجري تنسيق إجراءات المتابعة لمناقشة التعاون التقني والتخطيط المشترك في وضع إطار الأمم المتحدة المقبل للتعاون في مجال التنمية المستدامة من أجل غينيا - بيساو.

69 - وفي 14 كانون الثاني/يناير 2020، سافرت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، روزماري ديكارلو، إلى غينيا - بيساو، حيث التقت بالرئيس المنتهية ولايته، ورئيس البرلمان، والمرشحَين الرئاسيين، ومجموعة الخمسة، وجهات أخرى شريكة، لتقييم الوضع السياسي في أعقاب الانتخابات الرئاسية. وخلال الاجتماعات التي عقدتها مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية، دعت إلى الهدوء، وشددت على ضرورة قبول نتائج الانتخابات وفقا للقانون، لما فيه صالح الاستقرار الوطني. ودعت أيضا إلى الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والتنفيذ العاجل للإصلاحات المبينة في اتفاق كوناكري.

حاء - خطة الأمم المتحدة الانتقالية وترتيبات الخفض التدريجي

70 - عملا بقرار مجلس الأمن 2458 (2019)، واستنادا إلى الخفض التدريجي على ثلاث مراحل، حددت الأمم المتحدة في غينيا - بيساو الحد الأدنى من المتطلبات والأهداف التي يتعين تحقيقها قبل الإغلاق المتوقع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020، وهي: (أ) إنجاز الانتخابات في الإطار الزمني المحدد قانونا في عام 2019؛ (ب) تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ برنامج الإصلاح وإدماج أولويات بناء السلام في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ (ج) الخفض التدريجي ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وغيرهما من الجهات الشريكة.

71 - ووضعت الأمم المتحدة في غينيا - بيساو خارطة طريق وجدولا زمنيا متكاملين للعملية الانتقالية مع نقاط مرجعية محددة للأهداف الثلاثة، وأجرت تحليلا للنزاع، وحددت عددا من أولويات بناء السلام والمهام المتبقية التي سيتولى القيام بها فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وجهات أخرى شريكة. وتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع الفريق القطري من أجل وضع تحليل للنزاع والتقييم القطري المشترك لكفالة إدماج أولويات بناء السلام في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025، وللمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في غينيا - بيساو. واتُّخذت هذه الإجراءات من أجل كفالة اعتماد منظورات متسقة في بلورة رؤية مشتركة للأمم المتحدة بشأن سبل المضي قدما.

72 - ولدعم عملية الانتقال التي تمر بها الأمم المتحدة وتيسير النقل السلس للمهام المتبقية التي صدر بها تكليف لمكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى الجهات الشريكة، قام صندوق بناء السلام بتعبئة 4 ملايين دولار. وستهدف المشاريع إلى تعزيز ما يلي: (أ) قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة دعم

برنامج الإصـــلاح المبين في اتفاق كوناكري، بما في ذلك تنقيح الدســـتور؛ (ب) قدرات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (ج) قدرة الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا في بيســاو على قيادة تدابير بناء الثقة والحوار الوطني مع ما يبذله مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من جهود في مجال التيسير السياسي وتنسيق للعمل الدولي من أجل دعم جهود الوســاطة؛ (د) قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال ســيادة القانون على مواصـلة بناء القدرات المؤسـسـية؛ (هـ) القدرة الوطنية على تعميم مراعاة المنظور الجنسـاني وفيما يتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن. وبدأت هذه المشاريع في عام 2020 وستستمر لمدة 24 شهرا.

73 - ولكفالة مشـاركة المنظمات الإقليمية والجهات الشـريكة الدولية في التخطيط للعملية الانتقالية وتنفيذها، أجرت ممثلتي الخاصـة زيارات اتصـال إقليمية إلى أبوجا وأكرا وكوناكري وداكار ونيامي لإحاطة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا علما، والسفارات غير المقيمة المعتمدة لدى غينيا - بيساو، والمجتمع الدولي برمته. وأســفرت الزيارات عن إيلاء اهتمام أكبر بالخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، مع إبراز الحاجة إلى استمرار المشاركة الاستراتيجية والسياسية، ومواصلة بناء السلام واستدامة خطة السلام من خلال بذل الجهود الإنمائية في غينيا - بيساو.

74 - وعملا بقرار مجلس الأمن 2458 (2019)، الذي طلب فيه المجلس إغلاق المكاتب الإقليمية الأربعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل بحلول 31 كانون الأول/ديســمبر 2019، اســتمرت عملية الخفض التدريجي بإغلاق المكاتب الإقليمية في بوبا وبافاتا وساو دومينغوس في كانون الأول/ديسمبر 2019. ومع اختتام المرحلة الانتخابية بانتهاء الانتخابات الرئاســية، ســينهي مكتب الأمم المتحدة المتكامل خدمات موظفي الانتخابات. وفي غضـون ذلك، سيواصـل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى شـريكة تقديم الدعم الانتخابي إلى هيئات إدارة الانتخابات المعنية.

75 - ووضــع مكتب الأمم المتحدة المتكامل، في ضــوء إغلاقه المتوقع بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، خطة للخفض التدريجي تحدد المعالم الرئيسية للتصرف في الأصول، وإغلاق المواقع، وإدارة المحفوظات والسجلات، وتخفيض الموارد البشرية. وأجرت البعثة أيضا جردا ماديا لأصولها واتخذت تدابير أولية لوضـع خطة للتصـرف في الأصـول، بما في ذلك التشـاور مع فريق الأمم المتحدة القطري بشـأن المعدات الطبية والأمنية. وتجري حاليا عملية للتعاقد على خدمات إدارة النفايات التي يســتعان فيها بمصادر خارجية لكفالة التخلص من النفايات على نحو مسؤول ومستدام. ووضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضـــا خطة مؤقتة لتخفيض عدد الموظفين تبين حالات المغادرة التدريجية للموظفين الوطنيين والدوليين في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2020.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - تكامل منظومة الأمم المتحدة

76 - خلال النصف الثاني من عام 2019، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بطريقة متسقة ومتكاملة. واتفق فريق السياسات الاستراتيجية، المؤلف من رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها ورؤسـاء أقسـام مكتب الأمم المتحدة المتكامل، على اســتراتيجيات وطرائق للمضي قدما بالعملية الانتقالية، بما في ذلك تحديد الأولويات المتبقية لبناء السلام ومقارنة قدرات

الفريق القطري بالقدرات المطلوبة لأداء المهام التي سيتركها وراءه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في مختلف مراحل العملية الانتقالية. وعقد فريق العمل المتكامل المعني بالفترة الانتقالية الذي يضم مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والفريق القطري ثلاثة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركز على وجه التحديد على الأنشطة الانتقالية والتحقق منها، وصياغة الخطة الانتقالية وجدولها الزمني، وخطة الخفض التدريجي، ونقل المهام المتبقية، وإعداد مشاريع صندوق بناء السلام للعملية الانتقالية.

77 - ووُضع إطار متكامل للسياسات في الأمم المتحدة لضمان إدراج إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لأولويات بناء السلام في دورة التخطيط للفترة 2021-2025. وأُنشئ أيضا في منتصف كانون الأول/ديسمبر فريق لإدارة البرامج تحت قيادة نائب ممثلتي الخاصة والمنسق المقيم، من أجل تعزيز الجهود المتكاملة المؤدية إلى إنشاء إطار التعاون.

باء - الإعلام

78 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتج مكتب الأمم المتحدة المتكامل ثمانية برامج إذاعية استمع إليها ما لا يقل عن 000 100 شخص (البيانات المتحصل عليها من خلال دراسة عن انتشار وسائط الإعلام). وركزت هذه البرامج على توفير المعلومات بشأن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة وقيادتها الجديدة، وعلى مشاركة المرأة والشباب في المسار الديمقراطي، وعلى إعلام السكان بشأن العملية الانتخابية، والتصدي للمعلومات المضللة والتصورات الخاطئة التي تروجها وسائط الإعلام والمنصات الاجتماعية.

79 - وساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بتمويل من صندوق بناء السلام، المجلس الوطني للاتصالات الاجتماعية في صياغة مدونة قواعد سلوك للتغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية وفي إعادة إنشاء فريق لرصد وسائط الإعلام للإشراف على تنفيذه من جانب منافذ الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام على الإنترنت.

80 - وفي الفترة ما بين يوم الديمقراطية في 15 أيلول/سبتمبر ويوم الأمم المتحدة للسلام في 21 أيلول/سبتمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل اجتماعات بشأن الديمقراطية والانتخابات وسيادة القانون مع 200 عضو من أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية وطلاب الجامعات. وأطلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري الدراسة الاستقصائية العالمية في غينيا - بيساو التي تحمل اسم ''عالمي'' (My World)، حيث جُمع أكثر من 000 20 رد بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر. وتشير النتائج إلى أن السلام والعدالة، والتعليم، والصحة تشكّل الأولويات الثلاث الأولى. ويجري تنظيم اجتماعات محددة الأهداف مع الزعماء التقليديين ورجال الأعمال وغيرهم من أفرقة التركيز لجمع النتائج وتوفير حيز للتوعية.

81 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب الأمم المتحدة المتكامل سبعة بيانات صحفية، ونظم مؤتمرا صحفيا واحدا، ونشر 10 مقالات على الموقع الشبكي وأكثر من 100 منشور على موقع فيسبوك، اطلع عليها ما متوسطه 000 10 شخص لكل منشور.

جيم – سلامة الموظفين وأمنهم

82 – ظلت الحالة الأمنية لموظفي الأمم المتحدة في غينيا – بيساو مستقرة بصفة عامة. وباستثناء عدد قليل من حوادث المرور الطفيفة على الطرق والإبلاغ عن بعض حالات المضايقة والتخويف التي طالت بعض موظفي نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، لم تسجل أي حوادث خطيرة تنطوي على إصابة موظفين أو وفاتهم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقدت اجتماعات منتظمة لفريق إدارة الأمن وفريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة مسائل الأمن والسلامة والمسائل ذات الصلة.

83 – وتمشيا مع المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك ما يتعلق بالأهمية البالغة للبرامج واستمرارية تصريف الأعمال، استمرت الجهود الرامية إلى كفالة وجود نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن عموما وأطر العمل ذات الصلة من أجل إجراء تقييم سليم للأنشطة الصادر بها تكليف في ضوء مستويات المخاطر، مع توافر الحلول الوقائية أو العلاجية المناسبة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت تدريبات محاكاة أمنية استنادا إلى سيناريوهات محتملة لتهديدات أمنية، من أجل اختبار صلابة الخطط الأمنية القائمة للأمم المتحدة وضمان استعداد إدارة الأمم المتحدة والموظفين للتصدي في حالة حدوث تهديد أمني فعلي. وجرى تدريب 295 موظفا من موظفي الأمم المتحدة. كما عزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل علاقته مع قوات الأمن الوطنية وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

84 – يشكل إكمال الدورة الانتخابية معيارا حاسما في العملية السياسية وعملية السلام في غينيا – بيساو. وإني أهنئ شعب غينيا – بيساو والسلطات والقيادة السياسية وهيئات إدارة الانتخابات والمجتمع المدني على ضمان إجراء عملية انتخابية سلمية آمُل أن تضع البلد على طريق تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأود أن أثني على الأطراف للجوئها إلى الوسائل القانونية من أجل تسوية الخلاف على نتائج الانتخابات. وأسلّم بأن السيد فاز أتم كامل فترة ولايته. وأود أن أثني على القيادة المشتركة لتوفير الأمن خلال الانتخابات الرئاسية وجهودها الرامية إلى كفالة تهيئة بيئة سلمية.

85 – وأثني على أعضاء المجتمع الدولي لدعمهم السخي للعملية الانتخابية. والأهم من ذلك، أود أن أسلط الضوء على الدور الحاسم الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال جهود الوساطة الناجحة التي بذلتها، في دعم تطلعات شعب غينيا – بيساو.

86 – وأحث الرئيس المقبل لغينيا – بيساو وأعضاء البرلمان وجميع الجهات السياسية صاحبة المصلحة على العمل بطريقة تعاونية على إجراء الإصلاحات الضرورية المتوخاة في خارطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتفاق كوناكري، وميثاق الاستقرار. وينبغي أن تركز الجهود المتجددة على تنفيذ برنامج الإصلاح تمشيا مع بيان مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في 8 تشرين الثاني/نوفمبر الذي تم فيه التشديد على ضرورة التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الدستورية.

87 – وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة في غينيا – بيساو غير قابلة للتنبؤ بها. وسيطرح عدم اليقين بشأن ائتلاف الأغلبية في البرلمان واستمرار انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية تحديات للاستقرار والنهوض بنهج حيادي إزاء برنامج الإصلاح. وأكرر ندائي إلى جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو أن تضع بلدها ومصلحة الشعب في المقام الأول وأن تسوي خلافاتها من خلال الحوار البناء واحترام سيادة القانون.

88 - فتحقيق السلام والتنمية الدائمين في غينيا - بيساو يتطلب اتباع نهج تحويلي يقوم على المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب واحترام حقوق الإنسان. وإنني أشجع السلطات الوطنية على تجديد جهودها لبناء ثقافة المساءلة على جميع مستويات الدولة. ويجب إيلاء الأولوية لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، تمتثل لمبادئ باريس، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويمثل التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني عنصرا رئيسيا في أولويات بناء السلام المحددة في إطار عملية الأمم المتحدة الانتقالية في غينيا - بيساو. وإنني أدعو السلطات الوطنية ذات الصلة والجهات السياسية صاحبة المصلحة إلى تعزيز المشاركة العامة والسياسية وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب.

89 - ولا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكلان تهديدا وجوديا للاستقرار على المدى البعيد في غينيا - بيساو. فتعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية أمر بالغ الأهمية في مواجهة هذا التهديد. ويشكل وضع خطة العمل الوطنية والمصادقة عليها، بوصفها خارطة طريق للمؤسسات القضائية ومؤسسات العدالة والمؤسسات الأمنية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، خطوة إلى الأمام هامة وجديرة بالترحيب. ويدل ازدياد مضبوطات المخدرات والاعتقالات والمحاكمات في القضايا المتصلة بالمخدرات، وتعزيز التعاون الثنائي مع الأمم المتحدة والجهات الأخرى الشريكة، على التزام السلطات الوطنية بالتصدي لهذه الآفة. وسيتطلب توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن توفر الإرادة السياسية على أعلى مستوى وتعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة.

90 - وبناء على طلب السلطات الوطنية، ستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسيلزم تقديم مزيد من الدعم الدولي والإقليمي إلى مؤسسات العدالة والمؤسسات القضائية والمؤسسات الأمنية ذات الصلة. وإنني أحث المجتمع الدولي على تكثيف دعمه لحكومة غينيا - بيساو في مكافحتها للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

91 - ويمثل اختتام الدورة الانتخابية إتماما للمرحلة الأولى من الخفض التدريجي على ثلاث مراحل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، المبين في قرار مجلس الأمن 2458 (2019). وسيوجه الاهتمام الكامل الآن نحو إنجاز المراحل اللاحقة التي ستفضي إلى نقل أنشطة بناء السلام المتبقية للبعثة وإلى خفضها التدريجي وإغلاقها المقرر بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي هذا السياق، لا تزال المشاركة الوطنية والتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجهات الشريكة الدولية يؤديان دورا بالغ الأهمية.

92 — ومن أجل زيادة تعزيز التخطيط المتكامل للمرحلة الانتقالية، أوصي بأن يجري مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم مسحا شاملا لقدرات فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك أعضاء الفريق القطري غير المقيمين، وهو مسح سيتم استكماله بوضع رؤية وخطة لحجم وجود هذا الفريق بعد إغلاق البعثة. وفي هذا السياق، فإن وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تعبئة الموارد ونشر الموظفين على أساس الثغرات في القدرات التي سبق تحديدها لا يزال من الأولويات.

93 - وبينما تشرع الأمم المتحدة في تحويل صيغة وجودها في غينيا - بيساو، آخذة في اعتبارها ضرورة اتباع نهج مرن لكفالة تحقيق عملية نقل المسؤوليات، فإنني أشجع على توثيق التعاون بين الحكومة والأمم

المتحدة لضـــمان تولي زمام العملية على الصـــعيد الوطني. وفيما يتعلق بإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل، أوصـي بأن تبدأ تصـفيته مباشـرة بعد تاريخ إنجاز الولاية وهو 31 كانون الأول/ديسـمبر 2020، حالما يغادر جميع الموظفين الفنيين البعثة. ومن المهم مواءمة الجداول الزمنية للتصـــفية مع الجداول الزمنية للقرارات التي يتخذها فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الأصول والمباني. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضـــا بذل جهوده الرامية إلى الحد من أثر إغلاقه على بيئة البلد المضــيف، تمشــيا مع القوانين الدولية والوطنية، وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، بما يكفل تنفيذ التقييم البيئي للمواقع المتبقية التي يتم إغلاقها للتأكد من تسوية جميع المسائل.

94 - وأود أن أثني على قيادة الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، ولا سـيما رئيس النيجر محمدو إيســوفو، بصــفته رئيس هيئة رؤســاء دول وحكومات الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا، وجميع الجهات الشـريكة الدولية على ما بذلته من جهود دؤوبة لتحقيق الســلام والاسـتقرار في غينيا - بيســاو على المدى الطويل. فالمشاركة الدولية المستمرة أمر بالغ الأهمية لبناء السلام وتنفيذ الإصلاحات في فترة ما بعد الانتخابات. وأود أيضـا أن أثني على الجهات الشـريكة الدولية للمجموعة الخماسـية لالتزامها الطويل الأمد تجاه غينيا - بيسـاو وللجهات الشـريكة الثنائية والإقليمية والدولية لمسـاهمتها الكبيرة في بناء السـلام في البلد.

95 - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلتي الخاصـــة، روزين ســـوري - كوليبالي، لالتزامهم وعملهم الجاد، وكذلك للتقدم المحرز حتى الآن في إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في غينيا - بيساو.